

عبد النبي الشعلة

abdulnabi.alshoaia@albiladpress.com

وقف



وماذا عن نظام “الفيزا المرنة”؟

- ضمن العديد من الخطط والمبادرات والبرامج الهادفة إلى إصلاح وتطوير سوق العمل، استحدثت “هيئة تنظيم سوق العمل” بمملكة البحرين نظامًا جديدًا سمي بنظام “التصريح المرن” أو نظام “الفيزا المرنة” الذي يرمي إلى رصد وحصر وتصحيح أوضاع العمالة الأجنبية السائبة أو غير القانونية أو ما يسمى في منطقتنا فقط بـ “فري فيزا” والتي يمكن ترجمتها إلى “رخصة الإقامة الحرة” مع أن الحرية لا تعني الانعتاق والإفلات من الأنظمة والقوانين ومخالفاتها.
- إن ظاهرة العمالة السائبة أو غير النظامية ليست جديدة أو طارئة، لكنها أصبحت اليوم تشكل تحديًا أشد صعوبة وخطورة وتعقيدًا بالنسبة للمسؤولين عن أسواق العمل ليس في دول مجلس التعاون فحسب بل في الكثير من دول ومناطق العالم، وذلك على ضوء تداعيات وإرهاصات جائحة كورونا التي كشفت عن بشاعة وقسوة وخطورة هذه الظاهرة.
- في البحرين وباقي دول مجلس التعاون فإن كل المسؤولين المعنيين حاولوا وسعوا في مراحل مختلفة وبوسائل متعددة إلى حل أو حلحلة هذه المشكلة والتصدي لها، فوجدوا أن كل محاولاتهم صارت تشبه محاولات الغرغ لتجفيف بئر ارتوازية يتفجر منها الماء تلقائيًا وذلك من خلال تسرب مياه الأمطار إلى باطن الأرض عبر الفجوات الأرضية، فيصبح تجفيف تلك البئر أمرًا صعبًا إن لم يكن مستحيلًا.
- وحتى محاولات التوصل إلى الأرقام الصحيحة والدقيقة لحجم هذه العمالة كانت وما تزال غير ممكنة، وظلت الإحصاءات تقديرية في أحسن الأحوال، كما أن هذه الأرقام صارت تتأرجح وتتحرك مثل حركة المد والجزر بين 30 و50 ألفًا في البحرين بنهاية القرن الماضي، وبلغت تقديرات وزارة العمل في العام 2017 قبل تطبيق النظام 100 ألف، ويقدر عددهم اليوم بأكثر من 60 ألفًا بعد أن تم تعديل أوضاع أكثر من 27 ألفًا منهم.
- وأمام هذه المعضلة، وبسبب تذرهم واستيائهم منها، فقد ظن البعض من ذوي النوايا الحسنة وقالوا إن وراء تفاقم هذا الوضع أناسا “متنفذين”،

إلا أنني لا أعتقد أن هذا الاستنتاج موفقًا أو صحيحًا أو دقيقًا؛ فعملية الاتجار بالبشر والتكسب من عرق وجهد العمال البائسين لا تحتاج إلى وجهة أو إلى أصحاب نفوذ؛ ولكنها تحتاج إلى نصايين ومحتالين وعديمي الضمائر ومن هم على استعداد لارتكاب مثل هذه الجرائم ومخالفة القانون والالتفاف عليه والتسلل أو النفاذ عبر ثغراته وإساءة استخدام أدواته.

فالبنر الارتوازية للعمالة السائبة كانت تمتلئ من خلال عدد من سماسة وتجار الإقامات أو تجار الرقيق الذين، تحت مظلة “نظام الكفالة”، يقومون بإساءة استغلال القنوات القانونية باستصدار سجلات تجارية وهمية بأسمائهم أو بأسماء غيرهم، ثم يؤسسون فروغًا لكل سجل منها، وكل سجل من تلك السجلات وفروعهما يؤهلهم للحصول على تصاريح لاستقدام عمالة أجنبية يُحدد عددها نوع النشاط الذي يدعون أنهم سيزاولونه، ومن هنا يبدأ سلم التضييل والالتفاف والتحايل على القانون، الذي يحدث أولًا في وزارة التجارة، ثم ينتقل إلى وزارة العمل، أو الآن إلى هيئة تنظيم سوق العمل لطلب الحد الأقصى المسموح به لكل سجل ولكل فرع، ثم بعدها يأتي الدور على إدارة الهجرة والجوازات التي تصدر تصاريح القدوم والإقامة، وبعد أن تكتمل الحلقة تصل الضحية للبلاد محملة بالآمال والأحلام ومثقلة بالديون والمبالغ التي دفعتها مقدمًا لكفيلها وسماسرته للحصول على هذه الرخص، فيقوم الكفيل بإطلاقها في السوق فور وصولها، ويظل يستلم منها إتاوات ورسومًا شهرية منهكة، وهذا الأسلوب هو الأسلوب ذاته المتبع في كل دول المجلس. وفي الكثير من الأحيان تتحلل هذه الضحية تدريجيًا من قبضة كفيلها تاجر العرق، وتذوب في مجموعة العمالة غير القانونية التي انتهت صلاحيات رخص عملها وإقامتها، إن هذه الفئة من العمالة السائبة أصبحت تشكل 15 % فقط من عددها الكلي، أما نسبة الـ 85 % الباقية منها فإنها تتراكم من خلال قنوات أو مصادر أخرى أهمها الشركات التي تحصل على أعمال أو مشروعات وتحتاج إلى جلب عمالة أجنبية لتنفيذها، وبعد انتهاء المشروع الذي في

يدها، أو في حالة عدم حصولها على مشروع آخر فإنها في أحيان كثيرة تقوم بالتخلص من هذه العمالة بإطلاقها في السوق إما لعجزها عن توفير تكاليف إعادتها إلى أوطانها، أو للتهرب من ذلك دون تجديد تصاريح عملها وإقامتها، يضاف إلى ذلك حالات إغلاق أو إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات التي توقف نشاطها وتقذف بعمالها في السوق، إلى جانب هروب بعض العمال من أعمالهم أو موافقهم القانونية لأي سبب من الأسباب والانضمام إلى السوق غير القانونية دون موافقة أو ضلوع صاحب العمل الكفيل في مثل هذه الحالات.

يحدث كل ذلك بسبب ضعف وصغر الأجهزة الرقابية المعنية في كل جهة وانعدام التنسيق فيما بينها.

ورغم أن العامل في كل هذه الحالات هو الضحية وليس المجرم الحقيقي إلا أنه في حالة ضبطه يعتبر أمام القانون مخالفًا له، وتتم معاقبته وتسفيره، وتتم محاسبة الكفيل إن كان ما يزال باقيا، أو تم تحديده والعثور عليه.

ومع كل الجهود والمحاولات فقد بقيت العجلة على دورانها، وظلت عملية تغذية البئر وغرف مياهاها مستمرة، إلى أن أصبحت العمالة السائبة نمطًا وعنصرًا من عناصر الحركة الاقتصادية، واكتسبت صفة “العمالة الهامشية”، وهي حالة ليست شاذة أو غريبة أو نادرة، بل هي معروفة ومقبولة في مختلف اقتصادات العالم بخصائص مختلفة، ففي دول مجلس التعاون فإن العمالة الهامشية تنحصر وتتكون من العمالة الوافدة بشكل أساسي، والتي أصبحت تتضخم خلال العقود الأربعة الماضية، ووجدت لها موطن قدم، وطلبًا وقبولًا في سوق العمل، وأصبحت تلبى احتياجات المؤسسات الصغيرة وصغار المقاولين وسد احتياجات قطاعات متفرقة من السكان في أعمال التصليح والصيانة وغيرها من الخدمات.

لقد أصبح نظام “الفيزا المرنة” منذ تدشينه في البحرين في العام 2017 يتعرض إلى حملة أو جُملة من الاعتراضات والانتقادات، وأصبح بشكل مصدر أرق وقلق للكثيرين من المراقبين والمهتمين

33 نائباً يؤيدون تمديد الحزمة الاقتصادية 3 أشهر

موقعو البيان: لولا ضخ الحكومة لتعرض المجتمع لآثار سلبية ضخمة

البلاد | محرر الشؤون المحلية

أكد 33 عضواً بمجلس النواب تأييدهم القوي للاقتراح برغبة بشأن تمديد فترة الحزمة المالية والاقتصادية التي تم ضخها لتعزيز الاقتصاد الوطني لثلاثة شهور إضافية لتستمر حتى نهاية سبتمبر 2020 والذي تقدم به مؤخراً كل من رئاسة المجلس فوزية بنت عبدالله زينل والنائب عبدالله الذوايدي والنائب عبدالنبي سلمان والنائب علي زايد والنائب باسم المالكي.

وقالوا في بيان إنه لولا قيام الحكومة بضخ تلك الحزمة الاقتصادية لتعرض الاقتصاد والمجتمع البحريني لآثار سلبية ضخمة، ولتم تسريح ما بين 30 و40

% من الموظفين البحرينيين، لافتين إلى أن الحكومة وبالتعاون مع السلطة التشريعية استطاعوا أن يحافظوا على العمالة البحرينية في القطاع الأهلي في الشهور الثلاثة (أبريل ومايو ويونيو، ما انعكس إيجابا على استقرار المجتمع البحريني والاقتصاد الوطني بصورة لمساها الجميع.

وحذر النواب من تداعيات عمليات تسريح العمالة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مضيفين أن فاتورة عدم استمرار الحزمة المالية ستفوق بكثير ما يمكن تحمله من أعباء استمرار الدعم لثلاثة أشهر إضافية. وطالبوا بتقديم نفس بنود حزمة الدعم المالية والاقتصادية خلال شهور يوليو

وآغسطس وسبتمبر، على القطاعات المتضررة فقط، مشددين على ضرورة أن تتحمل الشركات الكبرى المسؤولية الوطنية الاجتماعية، خصوصاً أن هناك قطاعات كثيرة استفادت من الدعم الحكومي ولم تنضر من جائحة كورونا بل بالعكس استفادت منها.

وطالبوا من الحكومة بضرورة دراسة هذا الاقتراح والموافقة عليه؛ لأن عدم اتخاذ إجراء خصوصاً مع قرب انتهاء فترة الحزمة المالية والاقتصادية في يونيو الجاري، وفي ظل عدم وضوح الرؤية بشأن موعد الانتهاء من أزمة وكورونا عالميا وعودة سوق العمل إلى حالتها الطبيعية، سيؤدي إلى مشكلات عديدة.

الموقعون

- عبدالله الذوايدي
- فوزية زينل
- عبدالنبي سلمان
- علي زايد
- باسم المالكي
- عبدالرزاق الحطاب
- زينب عبدالأمير
- ابراهيم النعيمي
- خالد بوعق
- بدر الدوسري
- عمار العباس
- أحمد العامر
- عيسى الدوسري
- عادل العسومي
- عبدالله الدوسري
- علي النعيمي
- أحمد الدمستاني

ومنها التوجيه الملكي السامي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بإطلاق

حزمة مالية اقتصادية بقيمة 4.3 مليار دينار .

”الكهرباء“: غلق مركز المحرق و”الكاونتري مول“

تقديم الخدمات إلكترونيا... ولا خدمات تتطلب الحضور الشخصي

المنامة - هيئة الكهرباء والماء

أصدرت هيئة الكهرباء والماء توضيحا بشأن ملاحظات المجلس البلدي بشأن إغلاق فرع خدمات المشتركين بمحافظه المحرق. هذا نصه:

تود الهيئة التأكيد في بادئ الأمر على أنها دائماً تضع ضمن أولوياتها رضا المشتركين وتهدف بشكل مستمر لإيجاد أسهل الطرق لهم لإنجاز خدماتهم المقدمة من قبل الهيئة، كما أن الهيئة تراقب عن كثب وعن قرب مشتركها مع الاستشاري عالمي أوليفر وايمن. ولسلامتهم عمدت الهيئة بتحقيق التحول

الإلكتروني ولاسيّما في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تتطلب التحول الإلكتروني لتطبيق التباعد الاجتماعي، ولذا أتاحت الهيئة عددا من القنوات الإلكترونية التي تتيح للمشاركين إنجاز جميع معاملاتهم دون الحاجة لزيارة مركز الخدمة. وتلفت الهيئة إلى أن أفضل الممارسات العالمية المطبقة والمتطورة لا تتطلب الحضور الشخصي لمراكز الخدمة، موضحة أن الهدف من غلق مركز المحرق والكاونتري مول هو تقديم الخدمات إلكترونيا، كما أنه لا توجد أي خدمة تتطلب الحضور الشخصي

من قبل المشترك لمراكز الخدمة، لافتةً إلى أن ذلك يأتي ضمن خطة عمدت الهيئة لتفيعها بشكل كامل خلال جائحة “كورونا” بهدف الحفاظ على سلامة المشتركين وسلامة الموظفين العاملين لدى الهيئة، مؤكدةً على أنها تشدد بأهمية الحفاظ على سلامة المواطنين والمقيمين في المملكة

وحيث إن التحول الإلكتروني يأتي بهدف التماشي مع الجهود الوطنية لمكافحة فيروس كورونا والتي تشدد على أهمية التباعد الاجتماعي. وتشير الهيئة إلى أنها تتيح عدة قنوات لتقديم خدماتها إلكترونيا



تسجيل 1150 مخالفة كمامة

المنامة - وزارة الداخلية

صرح المدير العام لمديرية شرطة المحافظة الشمالية، بأن شرطة المديرية سجلت 1150 مخالفة عدم ارتداء كمامة الوجه بالاماكن العامة منذ البدء في تطبيق القرار؛ تنفيذا لتعليمات رئاسة الأمن العام وتعزيزيا للالتزام بتطبيق الإجراءات الاحترازية للحد من تفشي فيروس كورونا. وأضاف أن المديرية تتخذ الإجراءات اللازمة التي تقضي بضرورة التباعد الاجتماعي في الأسواق والمحال التجارية والمتنزهات والتقيّد بعدم التجمع لأكثر من 5 أشخاص مع ضرورة الالتزام بلبس الكمامة، كما تواصل المديرية حملاتها التوعوية التي تحت من خلالها المواطنين والمقيمين على القيام بدورهم وتأكيد أهمية التزامهم بالقرارات والإجراءات الاحترازية لدعم جهود الدولة في مكافحة هذا الفيروس.